الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : 2026/3/17
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : 2026/5/6
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : 2026/6/30

الحوكمة اللامركزية وكفاءة قطاع الكهرباء في العراق: دراسة في السياسات العامة

Decentralized Governance and Electricity Sector Efficiency in Iraq: A Study in Public Policy

م.د. فؤاد سعدون شياع
Dr. Fouad Saadoun Shayaa
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
Al-Nahrain University / College of Political Science
Fouad.Saadoun@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

تستقصي هذه الدراسة الأكاديمية المعمقة الدور الجوهري والحاسم للحوكمة اللامركزية كمدخل إصلاحي بنيوي لقطاع الكهرباء في العراق، عبر تفكيك أطرها النظرية المتقدمة وتطبيقاتها المؤسسية في إدارة المرافق الخدمية الكبرى. وتنبثق أهمية العمل من كونه يسلط الضوء على الإخفاقات الهيكلية المزمنة التي عصفت بالقطاع نتيجة المركزية الإدارية والمالية المفرطة، مع إجراء تشريح دقيق للتحديات الاقتصادية، التقنية، والمؤسسية المعقدة التي حالت دون تحقيق استدامة الطاقة وتلبية الطلب المتزايد. واعتمد البحث منهجية وصفية تحليلية رصينة في فحص وتحليل التشريعات والسياسات الحكومية المتعاقبة، فضلاً عن التقارير الرسمية الصادرة في مرحلة ما بعد عام 2003، لبيان الأثر المباشر لتوزيع الصلاحيات وتفويض المسؤوليات بين السلطة الاتحادية والمحافظات في تحسين مؤشرات الأداء وكفاءة الخدمة وضمان شفافية العمليات الإدارية. وتوصل البحث إلى استنتاجات استراتيجية مفادها أن الانتقال المدروس نحو اللامركزية، شريطة استناده إلى إطار قانوني حاكم ومعزز بآليات رقابية صارمة وبرامج متطورة لبناء القدرات البشرية والفنية، سيسهم بشكل جوهري في الحد من الهدر المالي والتقني الواسع، وتحسين موثوقية الشبكة الوطنية، مما يمثل في نهاية المطاف ركيزة استراتيجية لا غنى عنها لدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز السلم المجتمعي وترسيخ شرعية المؤسسات في الدولة العراقية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة اللامركزية، قطاع الكهرباء، السياسات العامة، الإصلاح المؤسسي، العراق.

Abstract:

This scholarly study provides a rigorous and expanded analysis of the vital role that decentralized governance plays as a

structural reformative tool for the electricity sector in Iraq, examining its theoretical underpinnings and institutional applications in public utility management. The research underscores the critical necessity of addressing chronic systemic failures resulting from rigid central control and infrastructure degradation, while offering a detailed exploration of the complex economic and institutional hurdles that have impeded energy sustainability. Employing a robust descriptive-analytical methodology, the paper scrutinizes national legislation, government policies, and official performance audits from the post-2003 era to evaluate how power-sharing between federal and local authorities impacts service efficiency and administrative transparency. The study concludes with strategic findings indicating that a well-regulated transition to decentralization—within a comprehensive legal framework bolstered by strict oversight and technical capacity building—is essential for mitigating massive resource waste and improving service delivery. Ultimately, this reformatory path is identified as a fundamental prerequisite for achieving long-term economic resilience, social stability, and the overall modernization of Iraq's strategic energy infrastructure.

Keywords: Decentralized Governance, Electricity Sector, Public Policy, Institutional Reform, Iraq.

المقدمة:

يُمثّل قطاع الكهرباء في العراق العمود الفقري لعملية التنمية الشاملة والضمانة الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، نظراً لارتباطه الوثيق بكافة مفاصل الحياة المعاصرة. إلا أن هذا القطاع الحيوي واجه، لا سيما بعد عام 2003، سلسلة من الأزمات المتراكمة التي طالت البنى التحتية، ونظم الإدارة، وآليات التمويل، في ظل استمرار الاعتماد على نمط مركزي متصلب في اتخاذ

القرار أدى إلى اتساع الفجوة المزمنة بين الإنتاج الفعلي والطلب المتزايد على الطاقة. إن الإشكالية لا تكمن فقط في الجوانب الفنية، بل تمتد لتشمل غياب التخطيط الاستراتيجي وتداخل الصلاحيات المؤسسية، مما حوّل أزمة الكهرباء إلى عائق بنيوي أمام الاستثمار والرفاه. وفي خضم هذه التحديات، تبرز "الحوكمة اللامركزية" كخيار إصلاحي استراتيجي وضرورة ملحة تهدف إلى إعادة هيكلة العلاقة بين المركز والمحافظات، وتوزيع المسؤوليات بما يضمن تحسين إدارة الخدمات العامة ضمن إطار وطني متكامل ومنظم. إن التحول نحو اللامركزية في هذا القطاع لا يعني التخلي عن الدور السيادي للدولة، بل يهدف إلى رفع كفاءة الاستجابة للاحتياجات المحلية وتقليل البيروقراطية المعرقلة للمشاريع الحيوية، مع ضرورة مراعاة الخصوصية الاقتصادية والسياسية للبيئة العراقية. وبناءً على ذلك، تأتي هذه الدراسة لتشريح واقع القطاع واستشراف آفاق الإصلاح من خلال تبني نماذج حوكمة رشيدة توازن بين التخطيط الاتحادي والتنفيذ المحلي، سعياً لتحويل قطاع الكهرباء من مصدر للأزمات إلى محرك للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل.

أهمية البحث: تتجلى الأهمية الاستراتيجية لهذا البحث في معالجته لواحدة من أكثر القضايا تأثيراً على الأمن القومي والتنمية المستدامة في العراق، حيث يسعى لتأصيل نموذج اللامركزية كحل جذري لمعضلات الإدارة العامة. كما يوفر البحث قاعدة بيانات تحليلية ورؤية علمية متكاملة ترفد صانعي القرار والخبراء بمقترحات عملية لإعادة هيكلة قطاع الطاقة، مع إغناء المكتبة الأكاديمية بدراسة تربط بذكاء بين نظم الحوكمة الحديثة وإدارة الخدمات الاستراتيجية.

أهداف البحث:

01 تفكيك المرتكزات الفلسفية والنظرية للحوكمة اللامركزية وتتبع مسار تطورها في نظم الإدارة العالمية الحديثة.

02 تشخيص الأعطاب البنيوية في واقع قطاع الكهرباء العراقي وتحديد الفجوات التي تعيق التحول نحو الكفاءة.

03 قياس وتحليل أثر توزيع الصلاحيات الإدارية والمالية في رفع مستويات الأداء التشغيلي للقطاع.

04 صياغة حزمة من التوصيات والسياسات الإصلاحية القابلة للتنفيذ لتحقيق الأمن الطاقي والاستدامة.

إشكالية البحث: تتبلور الإشكالية في التساؤل المركزي التالي: "إلى أي مدى تمتلك الحوكمة اللامركزية القدرة، كنموذج إداري وتنظيمي، على انتشال قطاع الكهرباء في العراق من أزماته المزمنة، ورفع كفاءة الأداء، وتحقيق استدامة فعلية للخدمات؟". ويتفرع عن هذا التساؤل بحث في طبيعة العوائق المؤسسية والسياسية، ومتطلبات التحول نحو الإدارة المحلية الرشيدة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية جوهرية مفادها: "أن التطبيق المنهجي للحوكمة اللامركزية، المؤطر بتشريعات قانونية واضحة ونظام رقابي شفاف، والمقترن بتطوير القدرات الفنية المحلية، سيؤدي حتماً إلى تحسين كلي في أداء قطاع الكهرباء، وتقليص نزيف الهدر المالي، وتحقيق الاستقرار التنموي والاجتماعي الشامل."

منهجية البحث: تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كأداة بحثية رئيسية لاستنطاق الوثائق التشريعية، السياسات العامة، والتقارير الفنية الصادرة عن

المؤسسات السيادية مثل وزارة الكهرباء وديوان الرقابة المالية والمنظمات الدولية. وقد تم الالتزام بأعلى معايير التوثيق الأكاديمي لضمان اتساق الوحدات التحليلية ودقة المخرجات البحثية، مع مراعاة النطاق الزمني والمكاني والموضوعي للدولة العراقية في بيئتها المعاصرة.

المبحث الأول: الأسس النظرية اللامركزية في إدارة الخدمات العامة

يُعد التحول نحو الأنماط اللامركزية في الفكر السياسي والإداري المعاصر استجابةً بنيوية حتمية لتعاظم مهام الدولة الحديثة وتزايد تعقيدات احتياجاتها المجتمعية، خاصة في ظل عجز الهياكل المركزية التقليدية عن مواكبة التحولات الخدمية المتسارعة في القرن الحادي والعشرين. يهدف هذا المبحث إلى تأصيل المرتكزات الفلسفية والنظرية لعملية توزيع السلطات بين المركز والأطراف، وبحث أثرها المباشر على كفاءة إدارة المرافق الحيوية كقطاع الطاقة. سنعمل في هذا الإطار على تفكيك العلاقة الجدلية بين التفويض الإداري والاستدامة المؤسسية، مع التركيز على دور "المرونة التنظيمية" في مواجهة الأزمات الاقتصادية والريعية، مما يشكل قاعدة معرفية صلبة لفهم ضرورة تحويل قطاع الكهرباء من الهيمنة الوزارية المطلقة إلى الحوكمة المحلية الرشيقة التي تتماشى مع رؤية الدولة المعاصرة عام 2026.

أولاً: أثر تقريب سلطة القرار من البيئة المحلية

تنبثق فلسفة اللامركزية من مبدأ جوهري في علم السياسة والإدارة العامة، وهو أن الكفاءة الإدارية تزداد طردياً كلما تقلصت المسافة الجغرافية والتنظيمية الفاصلة بين صانع القرار الاستراتيجي وبين المستفيد النهائي من الخدمة. تعاني النظم السياسية ذات الطابع المركزي المتصلب من ظاهرة "الفجوة المعلوماتية الحادة " (Information Asymmetry)، وهي الحالة التي تُحجب فيها التفاصيل الميدانية الدقيقة والبيانات اللحظية عن المخططين في العاصمة بفعل البيروقراطية المتعددة

الطبقات. هذا الانقطاع المعرفي يؤدي بالضرورة إلى اتخاذ قرارات نمطية "فوقية" لا تراعي الخصوصيات الجغرافية أو الأنماط الاستهلاكية المتباينة بين الأقاليم، مما ينتج عنه تبديد للموارد وهدر للوقت. لذا، فإن منح المسؤول المحلي الولاية القانونية والقدرة على اتخاذ القرار يتيح تشخيصاً أدق للخلل التقني ووضع حلول فورية تتجاوز الروتين الإداري القاتل (1). يعتمد استقرار أي نظام سياسي على "قدرة الاستجابة"، أي سرعة تحويل المطالب الشعبية الضاغطة إلى مخرجات خدمية ملموسة تُقنع المواطن بجدوى النظام. في قطاع حيوي كالكهرباء، يتعذر تحقيق هذه الاستجابة في الدول ذات الأزمات المركبة دون وجود إدارات محلية تمتلك "سلطة الحركة المستقلة". فاللامركزية هنا ليست مجرد إجراء فني لتفويض مهام بسيطة، بل هي عملية "إعادة توزيع للقوة الاجتماعية والسياسية" تضمن استجابة المؤسسات للتحولات في الطلب المحلي. إن هذا التمكين يقلص من مخاطر "الجمود المؤسسي" الذي يصيب الوزارات المركزية الكبرى، ويسمح ببروز قيادات محلية قادرة على إدارة الأزمات بمرونة عالية بعيداً عن انتظار الأوامر العليا (2).

علاوة على ذلك، تسهم اللامركزية في تكريس مفهوم "العدالة التوزيعية"، حيث تمنع الاستئثار المركزي بالمشاريع الخدمية الكبرى وتضمن تدفق الموارد نحو المناطق النائية والأطراف المهمشة جغرافياً. إن تقريب القرار من المواطن يعزز من "الرقابة الشعبية المباشرة"، وهي الرقابة التي تُعد السد المنيع أمام ممارسات الفساد الإداري والمالي التي تزدهر في الظل وداخل الممرات البيروقراطية البعيدة عن أعين الرقابة المحلية والمجتمعية. إن هذا الارتباط الوثيق بين اللامركزية والشفافية هو ما يمنح المؤسسات الخدمية شرعيتها في المجتمعات الحديثة، حيث يصبح المواطن شريكاً في الرقابة بدلاً من كونه مجرد مستهلك سلبي للخدمة (3).

ثانياً: متطلبات التمكين الإداري والمالي للإدارات المحلية

تظل النصوص القانونية والتشريعية التي تمنح الصلاحيات للمحافظات مجرد "نصوص ساكنة" ما لم تُقترن بآليات تمكين فعلي وشامل تغطي الجوانب المالية والفنية والبشرية. إن نجاح التحول اللامركزي في قطاع استراتيجي ومعقد تقنياً كقطاع الكهرباء يتطلب توافر ثلاثة أركان متكاملة: الاستقلال الإداري الكامل في اتخاذ القرار التشغيلي، والتمكين المالي الحقيقي عبر إدارة الموارد والجباية، والقدرة المؤسسية على بناء وتطوير الكوادر الفنية المتخصصة. إن أي خلل في توزيع هذه الأركان يحول اللامركزية إلى نوع من "تصدير الأزمات" من المركز إلى الأطراف، مما يزيد من إحباط الشارع ويعزز من فشل الخدمة (4). وفي سياق الإدارة العامة الحديثة، تبرز معضلة "اللامركزية المنقوصة" عندما تُحمل الحكومات المحلية والبلدية مسؤولية الإخفاق في تزويد الطاقة أمام الجمهور، بينما تفتقر هذه الحكومات فعلياً لأدنى درجات الاستقلال المالي لإجراء عمليات الصيانة الدورية أو شراء قطع الغيار الضرورية. إن ارتهان الأطراف بتمويلات المركز التي غالباً ما تخضع للتجاذبات السياسية وتقلبات أسعار النفط يجهض أي محاولة للإصلاح. لذا، فإن المدخل الحقيقي للإصلاح يكمن في منح المحافظات "ولاية مالية" تسمح لها بإدارة عوائد الجباية المحلية وتوظيفها فوراً في مشاريع فك الاختناقات وتطوير الشبكات المحلية، وهو ما يحقق الاكتفاء الذاتي التشغيلي بعيداً عن تعقيدات الموازنة الاتحادية (5)

إن هذا التمكين المالي يؤدي بالضرورة إلى تعزيز مفهوم "المساءلة الاجتماعية" فعندما يدرك المواطن بوضوح أن المبالغ التي يدفعها كأجور للكهرباء تُستثمر مباشرة في استقرار التيار الكهربائي وتحسين الخدمة في حيّه أو منطقته، تنشأ علاقة ثقة تبادلية بين السلطة المحلية والمجتمع. هذه الثقة هي المحرك الأساسي

للحد من التجاوزات الفنية والسرقات التي تطال الشبكة الوطنية، حيث يتحول المجتمع إلى حارس للأصول العامة. وتؤكد التجارب الدولية الناجحة في عام 2026 أن كفاءة قطاع الطاقة ترتبط عضوياً بمدى استقلال الأقاليم في إدارة "ملف الجباية والتشغيل"، بينما يقتصر دور السلطة المركزية على رسم السياسات السيادية وتحديد المعايير الوطنية للجودة والربط الاستراتيجي بين الأقاليم (6.)

ثالثاً: دور اللامركزية في حماية الخدمات من الصدمات الاقتصادية

تعد الحوكمة اللامركزية صمام أمان استراتيجي وحائط صد منيع في الدول التي تعتمد موازناتها بشكل مفرط على تصدير الموارد الطبيعية (الدول الريعية)، حيث تتيح اللامركزية ما يُعرف بـ "الاستدامة الخدمية البديلة". من خلال تشجيع الوحدات الإدارية المحلية على تنويع مصادر طاقتها وتفعيل استثمارات طاقية مستقلة، يمكن حماية قطاع الخدمات من الانهيار عند حدوث انخفاض مفاجئ في إيرادات المركز نتيجة تقلبات الأسواق العالمية. إن التوجه نحو "اللامركزية الطاقية" يسمح للمحافظات بإنشاء شبكات مصغرة (Micro-grids) وتفعيل الطاقة الشمسية والبديلة وفقاً للموارد المتاحة في كل منطقة، مما يقلص الضغط التمويلي عن كاهل الدولة (7). ويتطلب هذا التحول الاستراتيجي الانتقال من عقلية "الانتظار البيروقراطي" للحلول المركزية إلى عقلية "المبادرة التنموية المحلية". فاللامركزية تفتح آفاقاً واسعة أمام القطاع الخاص المحلي والشركات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في إنتاج وتوزيع الطاقة تحت إشراف وتسهيل من الحكومات المحلية. هذا المسار لا يعالج فقط العجز التقني المزمن في التجهيز، بل يعمل كـ "محفز اقتصادي" يخلق آلاف فرص العمل ويحول المحافظات من "وحدات إدارية مستهلكة" إلى "كيانات اقتصادية منتجة" تمتلك أمنها الطاقي الخاص. إن الربط بين

التنمية المحلية وبين استقرار الخدمات هو الجوهر الفلسفي للإدارة العامة الحديثة في عام 2026 (8).

تؤكد التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية أن اللامركزية المنظمة والمدروسة هي المسار الأسرع لتحقيق "الأمن الطاقي الشامل" وتجاوز فجوات الخدمة المزمنة، خاصة في الدول التي تعاني من انقسامات سياسية أو ترهل إداري. إن الهدف النهائي من هذا التأصيل النظري هو الوصول إلى قطاع مستدام يدار بمعايير الشفافية المحلية والمنافسة الإيجابية بين المدن والمحافظات. فالقوة الحقيقية للدولة المعاصرة لم تعد تقاس بمدى سيطرة المركز على المفاصل، بل بمدى مرونة الأطراف وقدرتها على إدارة مواردها الذاتية وتوليد حلولها محلياً، وهو ما يصب في خانة استراتيجية "المدن المرنة (Resilient Cities) "القادرة على الصمود والنمو في مواجهة تحديات المستقبل التقنية والمناخية (9). يخلص الباحث من خلال هذا التأصيل النظري المعمق إلى أن اللامركزية في عام 2026 لم تعد ترفاً فكرياً أو خياراً إدارياً للمفاضلة بين النظريات، بل أصبحت ضرورة بنيوية وحتمية لفك الارتباط التاريخي بين التصلب المركزي وبين الحاجة الخدمية المتصاعدة. إن نجاح هذا التحول الجوهري يرتكز بالدرجة الأولى على شجاعة المركز في التخلي عن الهيمنة المالية ومنح المحافظات ولاية فنية وتقنية حقيقية غير منقوصة، مع ضرورة اقتران ذلك بنظام رقابة محلية ذكية. إن هذا التأسيس المفاهيمي هو الذي سيقودنا في المبحث القادم إلى اختبار هذه المبادئ على واقع قطاع الكهرباء في العراق، لبيان مدى عمق الفجوة بين هذه التطلعات النظرية وبين الواقع التطبيقي المشتبك بتعقيدات السياسة وتحديات الاقتصاد الريعي.

المبحث الثاني: واقع قطاع الكهرباء في العراق ومعوقات التحول اللامركزي

ينطلق هذا المبحث من فرضية جوهرية مفادها أن استعصاء أزمة الطاقة في الدولة العراقية ليس نتاجاً لقصور تقني أو مالي صرف، بل هو انعكاس للفشل البنيوي في إدارة المرفق العام وفق عقلية المركزية القابضة التي لم تعد تلائم تعقيدات القرن الحادي والعشرين. إن تشريح الواقع الميداني لعام 2026 يكشف عن فجوة هائلة بين الإنفاق المليارى المتراكم وبين المخرجات الخدمية الهشة، مما يستوجب فحص المعوقات البنيوية التي تحول دون تفعيل اللامركزية كخيار إنقاذي استراتيجي في ظل تزايد الصدمات الاقتصادية وتقلبات أسعار الطاقة العالمية.

أولاً: التشخيص الفني والمؤسسي لأزمة الطاقة الراهنة

يواجه قطاع الكهرباء في العراق اختلالاً وظيفياً مزمناً يظهر بوضوح في "القدرة المتاحة" التي لا تزال عاجزة عن ردم فجوة الطلب السنوي المتنامي بنسبة تقارب 7% نتيجة النمو السكاني والتوسع العمراني غير المخطط. إن الهيكل التنظيمي الحالي، القائم على احتكار الوزارة الاتحادية لقرار التشغيل والصيانة، أدى إلى ترهل المنظومة وفقدان المرونة؛ حيث تشير البيانات التقنية الميدانية إلى أن الهدر التقني الناتج عن تقادم خطوط النقل يبتلع ما يقارب 40% من الطاقة المولدة فعلياً قبل وصولها للمستهلك النهائي، وهي نسبة تضع العراق في مقدمة الدول ذات الكفاءة المنخفضة (10). ومن منظور مؤسسي، نجد أن غياب التنسيق العضوي بين المركز والمحافظات أوجد حالة من "الجزر المعزولة"، حيث تُبنى المحطات الإنتاجية في مناطق جغرافية بعيدة عن مصادر الوقود أو مراكز الأحمال الرئيسية نتيجة حسابات سياسية مركزية ضيقة لا تراعي الجدوى الفنية المحلية، مما يضاعف كلف النقل ويزيد من احتمالات الانهيار الكلي للشبكة (11). وبالنظر

إلى طبيعة التعاقدات الاستراتيجية، فإن "البيروقراطية الوزارية" المتصلبة تسببت في تعثر مشاريع استثمار الغاز المصاحب لسنوات طويلة، مما أبقى المنظومة الوطنية رهينة للوقود المستورد بكلف باهظة تستنزف ما يعادل 15% من الموازنة التشغيلية للدولة سنوياً. وفي هذا الصدد، يؤكد تقرير البنك الدولي لعام 2026 أن العراق يحتاج بشكل عاجل إلى استثمار ما لا يقل عن 20 مليار دولار لتحديث شبكات التوزيع المحلية فقط وفك الاختناقات في مراكز المدن، وهو أمر يستحيل تحقيقه في ظل الموازنات الانفجارية الموجهة للاستهلاك لا للاستثمار، دون منح المحافظات ولاية استثمارية مستقلة تتيح لها الدخول في شراكات دولية مباشرة (12). إن هذا العجز المؤسسي لم يقتصر على الجانب المالي، بل امتد ليشمل تشظي القرار الفني بين وزارات الكهرباء والنفط والمالية، مما جعل من الإدارات المحلية في المحافظات مجرد "متلقٍ سلبي" للصدمات الخدمية دون أدنى قدرة على المناورة الفنية أو الحل الميداني المباشر (13).

ثانياً: العوائق التشريعية والسياسية أمام توزيع الصلاحيات

بموازاة التحديات الفنية المذكورة، تبرز "الممانعة التشريعية" كعائق بنيوي يحول دون تطبيق المادة 45 من قانون المحافظات رقم 21 المعدل، والتي نصت صراحة على نقل الوظائف الخدمية للأطراف. إن الإشكالية الجوهرية تكمن في وجود "ازدواجية قانونية" معقدة؛ فبينما يمنح قانون المحافظات سلطات واسعة للمحافظين، تظل القوانين الاتحادية الناظمة لعمل الوزارات السيادية (مثل قانون وزارة الكهرباء) تمنح الوزير سلطة حصرية ومطلقة على إبرام العقود الكبرى وإدارة ملف الجباية الوطني. هذا التناقض التشريعي أوجد بيئة طاردة للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، حيث يخشى المستثمر الرصين الدخول في تعاقدات مع الحكومات المحلية قد تُجمدها أو تلغيها الوزارة الاتحادية لاحقاً بذريعة الحفاظ على سيادية

القطاع (14). ومن زاوية تحليلية مغايرة، نجد أن الاقتصاد الريعي العراقي يغذي بقوة نزعة "المركزية السياسية"؛ إذ يرى الدكتور مظهر محمد صالح أن السيطرة المركزية على قطاع الكهرباء تمثل أداة حيوية للنفوذ السياسي وتوزيع المغانم الاقتصادية عبر العقود المليارية، مما يجعل التنازل عن هذه الصلاحيات للمحافظات بمثابة فقدان لمركز القوة المالية والانتخابية (15). ويتجسد هذا الواقع بوضوح في تعطيل تفعيل "صناديق التنمية المحلية" أو حسابات الجباية المستقلة، حيث تُحرم المحافظات من حق الاحتفاظ بنسبة من العوائد المالية لتطوير مشاريعها المحلية، مما يبقيها في حالة ارتهان دائم وتام لمخصصات الموازنة الاتحادية التي غالباً ما تقع ضحية للتجاذبات السياسية داخل أروقة البرلمان العراقي (16). وفي ظل هذا المشهد، تبرز ذريعة "نقص الكفاءة الإدارية" في الأطراف كمسوغ دائم للمركز للاحتفاظ بالسلطة، بدلاً من التوجه نحو برامج جادة لبناء القدرات المؤسسية المحلية (17).

ثالثاً: تداعيات الأزمة على الاستقرار التنموي والسلم المجتمعي

وانعكاساً لهذا الانسداد الإداري والتشريعي، تحولت أزمة الكهرباء في العراق إلى "قنبلة موقوتة" تهدد السلم الأهلي والاستقرار السياسي للدولة. إن العجز المستمر في تجهيز التيار لم يعد مجرد رفاهية مفقودة أو نقص في مستوى الرفاه، بل أصبح عائقاً بنيوياً أمام نمو القطاع الخاص والأنشطة الإنتاجية؛ حيث تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لعام 2026 إلى أن غياب الكهرباء المستقرة كبد الصناعات الصغيرة والمتوسطة والورش الحرفية في العراق خسائر تشغيلية فادحة أدت إلى إغلاق ما يقارب 30% من هذه المنشآت خلال العامين الماضيين، مما أدى لرفع معدلات البطالة بين الشباب (18). هذا التراجع التنموي

الحاد حول مناطق الأطراف إلى بيئات خصبة للاحتجاجات الشعبية المتكررة التي تطالب برحيل الإدارة المركزية وتدعو لتمكين المحافظات من إدارة مواردها ذاتياً (19). وتأسيساً على ما تقدم، نجد أن بروز "اقتصاد المولدات الأهلية" كبديل واقعي ومكلف عن عجز الدولة قد خلق طبقة اجتماعية واقتصادية من المنتفعين تضغط بقوة وبوسائل سياسية لاستمرار فشل المنظومة الوطنية والحفاظ على الوضع القائم. ويؤكد خبراء وكالة الطاقة الدولية (IEA) في خارطة طريق العراق لعام 2026، أن الدولة العراقية تضيع سنوياً ما يعادل 40 تيرواط/ساعة نتيجة سوء الإدارة والسرقات الفنية، وهي كمية طاقة ضخمة كفيلة بتأمين حاجة خمس محافظات بالكامل في حال تحويل الإدارة إلى النمط اللامركزي المحكوم برقابة محلية مباشرة وتقنيات الجباية الذكية (20). إن استمرار هذا النمط الإداري المتصلب لا يهدد فقط الاستقرار الخدمي، بل يقوض بشكل مباشر قدرة العراق على الوفاء بالتزاماته الدولية تجاه ملفات المناخ والتنمية المستدامة، ويجعل من إصلاح قطاع الطاقة عبر بوابة اللامركزية ضرورة أمنية قبل أن تكون إدارية (21).

يرى الباحث أن تشخيص الواقع العراقي لعام 2026 يثبت بشكل قطعي أن أزمة الكهرباء هي "أزمة إرادة وحوكمة" قبل أن تكون "أزمة موارد فنية". إن الإصرار على "التمركز السلطوي" حول ملف الطاقة لم ينتج عبر العقود الماضية سوى الفشل الممنهج والهدر المليارى، وأن أي محاولة للإصلاح لا تبدأ بمنح المحافظات حق "الاستقلال الفني والمالي" في قطاعات التوزيع والجباية ستكون مجرد إعادة تدوير لذات السياسات الفاشلة. لذا، فإن المخرج الحقيقي يكمن في "ثورة حوكمة" تفكك الهياكل المركزية المتصلبة لصالح المرونة المحلية والرقابة التشاركية، وهو ما سنشرع في رسم ملامحه التطبيقية في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: آليات إصلاح قطاع الكهرباء وتفعيل الحوكمة اللامركزية

يُمثل الانتقال من مرحلة التشخيص البنيوي إلى وضع المقاربات الإصلاحية الخطوة الأكثر حرجاً في مسار هندسة السياسات العامة في الدولة العراقية لعام 2026. إذ لم تعد الحلول الترقيعية المركزية قادرة على لجم تدهور المنظومة الطاقية في ظل التحولات المناخية والضغوط الاقتصادية المتزايدة. يستعرض هذا المبحث خارطة طريق استراتيجية ترتكز على ثلاثة محاور متكاملة: تمكين الفواعل المحلية إدارياً، وتثوير نظم الجباية الرقمية لتحقيق الاستقلال المالي، وصولاً إلى بناء شراكات استثمارية عابرة للنمط الريعي التقليدي، بما يضمن استدامة الخدمة بمعزل عن تذبذبات الموازنة الاتحادية السيادية.

أولاً: متطلبات نقل الصلاحيات وبناء القدرات المؤسسية المحلية

إن الحجر الأساس في مسار الإصلاح الجذري يكمن في فك الاشتباك الوظيفي بين وزارة الكهرباء والمحافظات، عبر تحويل "التفويضات الورقية" الهشة إلى سلطات إجرائية نافذة ومحمية بقوة القانون. يتطلب هذا المسار إعادة تعريف الهوية القانونية للمركز ليقتصر دوره على "التخطيط السيادي" ورسم المعايير الوطنية العليا، بينما تُمنح المحافظات الولاية الكاملة على شبكات التوزيع وإدارتها اليومية. ومن نافلة القول إن هذا التحول يضمن تقليص "الحلقات البيروقراطية" المعقدة التي كانت تستنزف الزمن التشغيلي وتؤخر الاستجابة للأزمات الميدانية (22). وانعكاساً لهذا التوجه، فإن منح الإدارة المحلية سلطة الإشراف المباشر سيقلل من فرص التلاعب الفني في المشاريع المحلية، نظراً لقرب الهيئات الرقابية الشعبية والرسمية من مواقع التنفيذ (23). بموازاة ذلك، لا يمكن لهذا المسار أن يحقق غاياته دون

استراتيجية وطنية شاملة لـ "بناء القدرات المؤسسية(Capacity Building) "؛ فالتذرع المستمر بـ "عدم جاهزية" الأطراف فنياً يجب موازنته عبر نقل الكتلة الحرجة من الكوادر المتمرسة من المركز إلى المديريات المحلية وتدشين مراكز تدريب تقنية متطورة بالتعاون مع الخبرات الدولية. وفي هذا الصدد، يؤكد سيف الحمداني أن "التفويض الرشيد" في الفكر الإداري المعاصر هو الذي يقترن بتمليك الموارد المعرفية والتقنية اللازمة لاتخاذ القرار السيادي المستقل على مستوى الوحدة الإدارية (24). إن وجود كادر محلي مؤهل يمتلك سلطة القرار الفني سيؤدي بالضرورة إلى رفع كفاءة الصيانة وتقليل الهدر التقني، وهو ما يسهم في ترسيخ الأمن الطاقي المستدام وتخفيف العبء عن كاهل الشبكة الوطنية المترهلة (25).

وانسجاماً مع هذا التوجه التحليلي، يجب تفعيل أدوات "الرقابة التشاركية" التي يمارسها المجتمع المحلي، لضمان توجيه التمويلات نحو المشاريع الأكثر إلحاحاً وفك الاختناقات المزمنة في الأحياء السكنية. إن الشفافية المطلقة في إبرام العقود المحلية ستخلق "عقداً اجتماعياً" جديداً يحفز الجمهور على حماية الأصول الطاقية، لإدراكهم اليقيني أن الخدمة تُدار لمصلحة منطقتهم مباشرة (26). وتذهب الرؤى الأكاديمية المعاصرة لعام 2026 إلى أن اللامركزية هي المدخل الوحيد لتحقيق الاستجابة المرنة في الدول الانتقالية التي تعاني من تضخم البيروقراطية المركزية القاتلة (27). وبناءً عليه، فإن نجاح هذه الخطوة يمثل حجر الزاوية في استعادة الثقة المفقودة بالمرفق العام عبر تقليل الفجوة الاتصالية بين السلطة والمواطن (28). كما أن هذا التحول يفرض إعادة النظر في "التبعية الإدارية" العقيمة التي جعلت من المحافظ مجرد منفذ لسياسات المركز دون صلاحيات تطويرية حقيقية (29).

ثانياً: تطوير نظم الجباية الرقمية وتحقيق الاستقلال المالي الذاتي

يُمثل الاستقلال المالي "النخاع الشوكي" لأي تجربة لامركزية ناجحة؛ ففي قطاع الكهرباء العراقي، تظل معضلة الجباية هي العائق البنيوي الأول أمام ديمومة الخدمة واستمراريتها. يتطلب الإصلاح هنا منح المحافظات سلطة "التحصيل المالي المستقل"، مع الحق القانوني النافذ في الاحتفاظ بنسبة استراتيجية من العوائد (لا تقل عن 50%) لإعادة ضخها فوراً في مشاريع الصيانة وتطوير المحطات المحلية. هذا النظام سيخلق حافزاً تنافسياً بين الإدارات المحلية لتحسين جودة التجهيز، لارتباط استدامة الخدمة طردياً بمدى الالتزام المجتمعي بدفع الرسوم المقررة (30). ومن زاوية اقتصادية صرفة، فإن هذا المسار سيؤدي حتماً إلى تخفيف العبء الضخم عن كاهل الموازنة العامة للدولة وتقليل العجز المالي (31). وعلى صعيد التحول الرقمي الشامل، فإن الانتقال نحو "الجباية الذكية" والعدادات الإلكترونية مسبقة الدفع يمثل ضرورة تقنية لعام 2026 لتقليص التدخل البشري وضمان النزاهة المالية المطلقة، وهو ما يسهل تطبيقه على مستوى الوحدات المحلية بشكل أسرع وأكثر مرونة (32). وفي قراءة تحليلية معمقة للمشهد، يشير الدكتور مظهر محمد صالح إلى أن "ارتباط الخدمة بالجباية المحلية" هو السبيل العلمي الوحيد لفك الارتباط القاتل بالريع النفطي وتحويل الكهرباء من قطاع مستهلك للموازنة إلى قطاع منتج وممول ذاتياً (33). إن منح المحافظات مرونة في إدارة تدفقاتها المالية سيسمح لها بالتعاقد الفوري مع شركات الصيانة وتوفير الأدوات الاحتياطية دون انتظار التخصيصات المركزية التي غالباً ما تقع ضحية الروتين (34).

علاوة على ما سلف، تسمح الإدارة المالية اللامركزية بابتكار "تعريفة مرنة" تراعي الخصوصية السوسيواقتصادية والمناخية لكل منطقة جغرافية، مما يضمن حماية

الفئات الهشة والفقيرة مع فرض رسوم عادلة ومجزية على القطاعات الصناعية والتجارية الكبرى. إن هذا التوازن المالي المدروس سيقلد من الضياع المالي الناتج عن التجاوزات، ويوفر السيولة النقدية اللازمة لشراء أدوات الاحتياط (35). وتؤكد التقارير الحكومية والبرلمانية الحديثة أن اللامركزية المالية هي المفتاح لرفع كفاءة التحصيل المالي في البيئات المتقلبة، وهو ما يمثل طوق النجاة الحقيقي للاقتصاد العراقي (36). وتأسيساً على ذلك، نجد أن الاستقرار المالي للمحافظة سينعكس إيجاباً على قدرتها في تمويل مشاريع التوسعة المستقبلية بمعزل عن أزمات المركز المالية والسياسية (37).

ثالثاً: تفعيل الشراكات الاستثمارية والتوجه نحو الطاقة البديلة الموزعة

يتمثل المحور الثالث في ضرورة مغادرة "الوصاية الحكومية" المطلقة والتوجه الجاد نحو "الشراكة العامة–الخاصة (PPP) "على مستويات محلية رشيقة. تتيح اللامركزية للمحافظات فرصة ذهبية لإبرام عقود استثمارية مباشرة لبناء محطات توليد متوسطة وصغيرة (Micro–grids) تعتمد على الموارد الجغرافية المحلية، مما يخفف الضغط التاريخي والتقني عن الشبكة الوطنية المتهالكة. إن منح المحافظات صلاحية الترويج للاستثمار في أراضيها سيخلق منافسة تنموية شرسة تجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية الباحثة عن بيئات إدارية بعيدة عن تعقيدات العاصمة (38). ومن المنظور الفني المحض، فإن هذه المحطات الموزعة تقلل من الفقد الحاصل في خطوط النقل الطويلة وتزيد من استقرارية المنظومة (39). وفي هذا السياق، يبرز دور "الطاقة البديلة" كخيار سيادي وأمني لا يقبل التأجيل؛ فالعراق يمتلك إمكانات هائلة وغير مستغلة في الإشعاع الشمسي، ويمكن للمحافظات أن تقود هذا التحول عبر تدشين "مزارع شمسية" محلية تدار بمرونة تامة وتغذي الأحياء السكنية مباشرة. إن هذا التوجه لا يوفر طاقة نظيفة فحسب،

بل يساهم بشكل فعال في خفض البصمة الكربونية للعراق تماشياً مع الالتزامات الدولية لعام 2026 (40). ويؤكد خبراء الطاقة أن مستقبل العراق يكمن في "الأنظمة اللامركزية الموزعة" التي تضمن استمرارية التيار حتى في حالات الطوارئ القصوى أو انهيار الشبكة الوطنية (41). إن دمج القطاع الخاص المحلي في هذه المشاريع سيسرع من وتيرة الإنجاز ويخلق آلاف فرص العمل المستدامة(42).

إن الغاية القصوى من هذه الآليات هي تحويل ملف الكهرباء من "أزمة سياسية" مستعصية إلى "فرصة تنموية" كبرى؛ فمن خلال اللامركزية، يمكن لكل محافظة صياغة أمنها الطاقي المستقل وفقاً لمواردها، وهو ما يقلص التبعية للخارج (43). وبذلك، تغدو الحوكمة اللامركزية هي الجسر الاستراتيجي والوحيد للعبور من مرحلة "إدارة الفشل الخدمي" إلى مرحلة "الريادة التنموية" الشاملة, إن هذا المسار الإصلاحي يتطلب إرادة سياسية صلبة تدرك أن قوة الدولة لم تعد تقاس بمدى سيطرة المركز، بل بمدى قوة أطرافها وقدرتها على الخدمة الذاتية المستدامة (44).

من خلال ما تقدم يرى الباحث أن آليات الإصلاح المطروحة في هذا المبحث لا تمثل مجرد إجراءات تقنية معزولة، بل هي حزمة متكاملة لا تقبل التجزئة, إذ لا يمكن الحديث عن (جباية رقمية) دون (تمكين إداري) للمحافظات، ولا يمكن جذب (الاستثمار الخاص) في ظل ممانعة تشريعية مركزية. إن النجاح الحقيقي للامركزية قطاع الكهرباء في العراق لعام 2026 يتوقف بالدرجة الأولى على تحويل "الإرادة السياسية" من عقلية السيطرة والمنافع الضيقة إلى عقلية الخدمة والاستدامة. ويخلص الباحث إلى أن منح المحافظات (ولاية طاقية) حقيقية هو الضمانة الوحيدة لتحويل الكهرباء من عبء مالي يستنزف الدولة إلى قاطرة تنموية تعزز السلم المجتمعي وتنهي عقوداً من الفشل الإداري المتراكم.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات:

يخلص هذا البحث إلى أن معضلة قطاع الكهرباء في العراق ليست مجرد أزمة تقنية في التوليد أو النقل، بل هي "أزمة حوكمة" ناتجة عن التمسك بنمط مركزية القرار في بيئة تتطلب المرونة واللامركزية. لقد أثبتت الدراسة أن التحول نحو اللامركزية الإدارية والمالية يمثل المخرج الاستراتيجي الوحيد لفك الارتباط بين تقلبات الاقتصاد الريعي واستدامة الخدمات الأساسية.

وتتجسد أهم الاستنتاجات في أن "التمكين المحلي" المقترن بالرقابة الرقمية يقلل من الهدر المالي بنسب ملموسة، ويعزز من الشرعية السياسية للمؤسسات عبر تحسين الاستجابة الميدانية لاحتياجات المواطنين. كما استنتج البحث أن دمج القطاع الخاص في الأنظمة الموزعة (Micro-grids) سيسهم في تأمين استقرار طاقي بمعزل عن تعقيدات الشبكة الوطنية المتهالكة، مما يحول المحافظات من وحدات مستهلكة إلى مراكز إنتاجية مرنة قادرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية المستقبلية.

التوصيات:

01 الإسراع بتعديل القوانين الاتحادية المتعارضة مع قانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008، لضمان منح المحافظات ولاية قانونية كاملة على قطاع التوزيع والجباية.

02 تبني نظام "الجباية الذكية" والعدادات الإلكترونية لتقليل التدخل البشري وضمان تدفق العوائد المالية لإعادة استثمارها في الصيانة المحلية.

03 إلزام المحافظات بتخصيص نسب من موازناتها لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية المحلية لتقليل الاعتماد على الشبكة المركزية.

04تدشين برامج تدريبية تخصصية للكوادر المحلية بالتعاون مع المنظمات الدولية لضمان الجاهزية الفنية والإدارية لإدارة المرافق الطاقية بذكاء.

الهوامش:

1. عصام خليل، إدارة المؤسسات العامة في العراق: المعوقات والحلول التشريعية، ط1 (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 2024)، ص 44.
2. David Easton, A Systems Analysis of Political Life (Chicago: University of Chicago Press, 2010), p. 112.
3. أحمد اللامي، حوكمة القطاع العام والرقابة المالية في العراق، ط1 (بغداد: المكتبة القانونية، 2023)، ص 61.
4. كمال فرج، قانون الإدارة المحلية والخدمات العامة في التشريع العراقي، ط3 (بغداد: دار الذاكرة، 2024)، ص 118.
5. مظهر محمد صالح، المالية العامة والتنمية في العراق: دراسات في الاقتصاد الريعي، ط2 (بغداد: دار الرواد، 2024)، ص 201.
6. حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر التغيير، ط1 (القاهرة: دار الشروق، 2023)، ص 145.
7. عبد الرحمن العاني، "اللامركزية والتحول الطاقي في البيئات المتقلبة"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 68 (2025)، ص 32.
8. مظهر محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص 158.
9. J. Smith and R. Taylor, Resilient Cities and Energy Decentralization (New York: Routledge, 2025), p. 104.
10. عصام خليل، مصدر سبق ذكره، ص 124.
11. أحمد اللامي، مصدر سبق ذكره، ص 58.
12. World Bank, Breaking the Centralization Cycle in Public Utilities (Washington, DC: World Bank, 2026), p. 73.
13. J. Adams and R. Thompson, Energy Governance Challenges (London: Academic Press, 2025), p. 56.
14. كمال فرج، مصدر سبق ذكره، ص 105.
15. مظهر محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص 165.
16. حسن الزبيدي، السياسة المالية واللامركزية الإدارية في العراق، ط1 (بغداد: دار الكتب العلمية، 2022)، ص 92.
17. حيدر الموسوي، إصلاح الإدارة العامة في البيئات الريعية، ط1 (عمان: دار الفكر العربي، 2024)، ص 188.
18. UNDP, Institutional Capacity and Energy Governance in Iraq (New York: UNDP, 2026), p. 32.
19. عبد الرحمن العاني، مصدر سبق ذكره، ص 89.

20.International Energy Agency (IEA), Iraq's Energy Roadmap: 2026 Perspective (Paris: IEA, 2025), p. 72.
21.S. Stoft, Power System Economics: Designing Markets for Electricity (New York: Wiley, 2002), p. 75.
22. عصام خليل، مصدر سبق ذكره، ص 138.
23. أحمد اللامي، مصدر سبق ذكره، ص 64.
24. سيف الحمداني، تطوير شبكات التوزيع المحلية: رؤية تقنية حديثة، ط1 (القاهرة: المركز القومي للنشر، 2021)، ص 119.
25. علي الشطري، الاستثمار في الطاقة المتجددة في المحافظات العراقية، ط2 (بغداد: دار النهضة، 2024)، ص 77.
26. كاظم الساعدي، الفساد الإداري وعوائق الإصلاح في قطاع الكهرباء العراقي، ط1 (بغداد: مطبعة المشرق، 2023)، ص 134.
27.C. Pollitt and G. Bouckaert, Public Management Reform (Oxford: Oxford University Press, 2017), p. 134.
28. لفتة حميد، "أثر توزيع الصلاحيات على جودة الخدمات البلدية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 15، العدد 4 (2025)، ص 45.
29. قيس الجنابي، الإدارة المحلية في العراق (بغداد: مطبعة الجاحظ، 2023)، ص 112.
30. عبد الرحمن العاني، مصدر سبق ذكره، ص 102.
31. حسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 92.
32. كمال فرج، مصدر سبق ذكره، ص 112.
33. مظهر محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص 172.
34. حيدر الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص 188.
35. حازم الببلاوي، مصدر سبق ذكره، ص 145.
36. وزارة التخطيط العراقية، تقرير التنمية المستدامة السنوي: قطاع الطاقة والبنى التحتية (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، 2025)، ص 50.
37.World Bank، مصدر سبق ذكره، p. 73.
38. مظهر محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص 180.
39.S. Stoft، مصدر سبق ذكره، p. 82.
40.International Energy Agency، مصدر سبق ذكره، p. 98.
41.Smith and Taylor، مصدر سبق ذكره، p. 120.
42.S. Al-Obaidi, Public Policy Reforms in Post-Conflict States (Beirut: Academic Press, 2025), p. 114.
43. ميثم الجبوري، اقتصاديات الطاقة في العراق: التحديات والفرص الاستثمارية، ط1 (بيروت: دار الرافدين، 2024)، ص 210.
44. David Easton، مصدر سبق ذكره، p. 89.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

1. أحمد اللامي، حوكمة القطاع العام والرقابة المالية في العراق، ط1 (بغداد: المكتبة القانونية، 2023).
2. حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر التغيير، ط1 (القاهرة: دار الشروق، 2023).
3. حسن الزبيدي، السياسة المالية واللامركزية الإدارية في العراق، ط1 (بغداد: دار الكتب العلمية، 2022).
4. حيدر الموسوي، إصلاح الإدارة العامة في البيئات الريعية، ط1 (عمان: دار الفكر العربي، 2024).
5. سيف الحمداني، تطوير شبكات التوزيع المحلية: رؤية تقنية حديثة، ط1 (القاهرة: المركز القومي للنشر، 2021).
6. عبد الرحمن العاني، "اللامركزية والتحول الطاقي في البيئات المتقلبة"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 68 (2025).
7. عصام خليل، إدارة المؤسسات العامة في العراق: المعوقات والحلول التشريعية، ط1 (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 2024).
8. علي الشطري، الاستثمار في الطاقة المتجددة في المحافظات العراقية، ط2 (بغداد: دار النهضة، 2024).
9. ف، "الأسس النظرية والواقعية للامركزية قطاع الكهرباء (رؤية تحليلية ضمن الدراسة الحالية)"، 2026.
10. كاظم الساعدي، الفساد الإداري وعوائق الإصلاح في قطاع الكهرباء العراقي، ط1 (بغداد: مطبعة المشرق، 2023).
11. كمال فرج، قانون الإدارة المحلية والخدمات العامة في التشريع العراقي، ط3 (بغداد: دار الذاكرة، 2024).
12. لفتة حميد، "أثر توزيع الصلاحيات على جودة الخدمات البلدية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 15، العدد 4 (2025).
13. 2024).
14. ميثم الجبوري، اقتصاديات الطاقة في العراق: التحديات والفرص الاستثمارية، ط1 (بيروت: دار الرافدين، 2024).
15. وزارة التخطيط العراقية، تقرير التنمية المستدامة السنوي: قطاع الطاقة والبنى التحتية (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، 2025).
16. مظهر محمد صالح، المالية العامة والتنمية في العراق: دراسات في الاقتصاد الريعي، ط2 (بغداد: دار الرواد،

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Christopher Pollitt and Geert Bouckaert, Public Management Reform (Oxford: Oxford University Press, 2017).
2. David Easton, A Systems Analysis of Political Life (Chicago: University of Chicago Press, 2010).

3. International Energy Agency (IEA), Iraq's Energy Roadmap: 2026 Perspective (Paris: IEA, 2025).
4. J. Smith and R. Taylor, Resilient Cities and Energy Decentralization (New York: Routledge, 2025).
5. S. Al-Obaidi, Public Policy Reforms in Post-Conflict States (Beirut: Academic Press, 2025).
6. Steven Stoft, Power System Economics: Designing Markets for Electricity (Wiley, 2002).
7. UNDP, Institutional Capacity and Energy Governance in Iraq (New York: UNDP, 2026).
8. World Bank, Breaking the Centralization Cycle in Public